الإصدار الثامن – العدد الرابع والثمانون
تاريخ الإصدار: 2 – تشرين الأول – 2025م

ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

www.ajsp.net

"تنامي دور منظّمات المجتمع المدني في الدول العربيّة: بين التحوّلات الداخليّة والدعم الخارجي"

إعداد الباحثة:

إلهام محمد ناصر

الاختصاص: دكتوراه في العلاقات الدوليّة والدبلوماسيّة

كليّة الحقوق والعلوم السياسيّة– الجامعة الإسلاميّة في لبنان

https://doi.org/10.36571/ajsp847

الإصدار الثامن – العدد الرابع والثمانون
تاريخ الإصدار: 2 – تشرين الأول – 2025م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

الملخّص:

يتناول هذا البحث واقع منظمات المجتمع المدني في الدول العربيّة من حيث النشأة والأهداف وطبيعة العلاقة مع الأنظمة السياسيّة، مع التركيز على أسباب التوسع الملحوظ في أعدادها خلال العقود الأخيرة. وكذلك يحلّل العوامل الداخليّة والخارجيّة التي ساهمت في تعاظم دورها، خاصة التمويل الأجنبي الذي أثار جدلاً واسعًا حول تأثيره على استقلاليّة هذه المنظمات ومصداقيتها. كما يناقش البحث المواقف المتباينة من هذا التمويل بين من يراه دعمًا ضروريًا لتعويض ضعف الموارد المحليّة، ومن يعتبره أداة لفرض أجندات خارجيّة. فتخلص الدراسة إلى أنّه هذه المنظمات ضرورة لحل الأزمات والمشاكل التي تعجز الدولة عن حلّها بشكلٍ منفرد، إلّا أنّها تواجه تحديات تتعلّق بالحياد واستقلاليّة قراراتها وثقة المجتمع بها.

الكلمات المفتاحية: المجتمع المدني، الدول العربيّة، النظم السياسيّة، التمويل الأجنبي.

المقدّمة:

شكّلت الدولة منذ نشأتها الفاعل المركزيّ في النظام الدوليّ، مستندة إلى مبدأ السيادة الذي منحها السلطة الحصرية في إدارة شؤونها الداخليّة والخارجيّة. وقد احتكرت صنع القرار السياسي وممارسة القوة لعقود طويلة، بوصفها المرجع الوحيد في تنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكومين. إلا أنّ العقود الأخيرة شهدت تحوّلات عميقة أعادت النظر في مركزيّة الدولة، ودفعت باتجاه بروز فاعلين جدد في العلاقات الدوليّة، من أبرزها منظمات المجتمع المدني.

فلقد تنامى حضور هذه المنظمات بشكلٍ لافت، لا سيّما في الدول العربيّة، حيث تعدّدت أدوارها وتوسّع نطاق عملها، بالتزامن مع تصاعد اهتمام الفاعلين الدوليين بها، وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكيّة. وقد شكّلت هذه المنظمات إحدى الأدوات المستخدمة ضمن استراتيجيات القوّة النّاعمة والقوة الذكيّة، سواء من خلال التمويل المباشر أو تعزيز أدوارها في مشاريع التحوّل الديمقراطي والحكم الرشيد. وقد ساهمت العوامل الداخليّة، إلى جانب هذا الدعم الخارجي، في خلق بيئة ملائمة لانتشارها، الأمر الذي أثار تباينات في المواقف بين من يرى فيها قوة تغيير إيجابيّة، ومن يتخوّف من الأجندات الخارجيّة التي قد تحملها.

إشكاليّة الدراسة

يُثير تنامي دور منظّمات المجتمع المدني في الدول العربيّة تساؤلات حول مدى استقلاليتها وفعاليتها. وذلك في ظل التقاطع ما بين التحوّلات الداخليّة كالمتغيرات السياسيّة والاجتماعيّة وبين الدعم الخارجي كالتمويل المالي. لذا تُطرح الإشكاليّة التالية: ما العوامل التي ساهمت في تنامي دور منظمات المجتمع المدني في الدول العربيّة، وما تأثير الدعم الخارجي، وخصوصًا التمويل الأجنبي على واقع هذه المنظمات وتعدّد المواقف من أدوارها؟

كما يتفرّع عن هذه الإشكالية التساؤلات الآتية:

- ما هي التحوّلات الداخليّة التي ساعدت على تنامي منظمات المجتمع المدني في العالم العربي؟
- كيف ساهمت السياسات الدوليّة والدعم الخارجي في توسّع هذه المنظمات؟
- كيف تجلى التمويل الأجنبي لهذه المنظمات؟
- ما طبيعة استجابة الدول العربيّة لهذا التنامي؟

- كيف أثّر التفاعل بين العوامل الداخليّة والخارجيّة على استقلاليّة هذه المنظمات وأدوارها؟

فرضيات الدراسة:

تنطلق فرضيّات الدراسة من التالي:

- إنّ العوامل الداخليّة سهّلت انخراط العوامل الخارجية في دعم هذه المنظمات، وأن العلاقة بين الطرفين قد تتخذ طابعًا تكامليًا في بعض السياقات، وتصادميًا في أخرى، بحسب طبيعة النظام السياسي.
- إنّ التمويل الأجنبي أثّر على طبيعة عمل منظّمات المجتمع المدني في الدول العربيّة.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تحليل ظاهرة اتساع أعداد منظمات المجتمع المدني، لا سيما في الدول العربية، حيث شهدت هذه الظاهرة نموًا ملحوظًا وسريعًا خلال السنوات الأخيرة.
- طرح التباين اللافت في وجهات النظر حول المنظّمات وأدوارها وتأثيراتها، وهذا ما يستدعي دراسة معمّقة توازن بين مختلف القراءات والتحليلات.
- دراسة تأثير التمويل الأجنبي على واقع المنظّمات في الدول العربيّة.
- التعمّق بقضايا التغيير الاجتماعي والسياسي، خاصّة تلك المرتبطة بالتحولات الحديثة في بنية الفاعلين غير الحكوميين.

أهمية الدراسة:

تنطلق أهميّة الدراسة من تداخُل العوامل المؤثرة في نمو منظمات المجتمع المدني، ومن الطابع الإشكالي لعلاقتها بالدولة والمجتمع. فهي من جهة تُعالج ظاهرة اجتماعيّة وسياسيّة معاصرة تتّسم بالتعقيد، ومن جهة ثانية تندرج ضمن الجدل الدائر حول استقلاليّة هذه المنظمات وحدود تأثير التمويل الخارجي على أدائها. وقد جاء اختيار هذا الموضوع انطلاقًا من دوافع علميّة وشخصيّة، ترتبط بالرغبة في الإسهام في النقاش الأكاديمي حول أدوار الفاعلين غير الحكوميين في السياق العربي.

منهجيّة الدراسة:

تعتمد الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، كونه الأنسب لدراسة الظاهرة وتفكيك أبعادها المختلفة. حيث يسمح هذا المنهج برصد العوامل الداخليّة والخارجيّة التي ساهمت في توسّع منظمات المجتمع المدني في الدول العربيّة، وتحليل التفاعل فيما بينها. كما يُمكّن من تفسير الانعكاسات المتولّدة عن هذا التوسع على المستويين السياسي والاجتماعي. وكذلك يُوظّف هذا المهنج لتتبّع أبرز المحطات التي ساهمت في إعادة تشكيل أدوار هذه المنظمات، لا سيما بعد أحداث 11 أيلول 2001 والحراك العربي.

تقسيم الدراسة:

يتوزع البحث على مبحثين؛ فالمبحث الأول يتناول نشأة منظمات المجتمع المدني في الدول العربيّة، من حيث المفهوم، الأهداف، وعلاقتها بالنظام السياسي. أمّا المبحث الثاني يتناول أسباب انتشار هذه المنظمات لا سيما الداخليّة والخارجيّة. وكذلك التعمّق بتعدّد المواقف حولها، من خلال تحليل الأبعاد الداخليّة والخارجيّة، والانعكاسات الإيجابيّة والسلبيّة لذلك.

المبحث الأوّل: ماهيّة منظّمات المجتمع المدني وتطوّرها في الدول العربيّة

ظهرت المنظّمات كفاعل أساسي، لا سيما على الصعيد المحلي وكذلك على الصعيد العالمي، وبالتالي أضحى هناك حاجة إلى فهم العديد من جوانبها. فإنّ منظّمات المجتمع المدني من أهم المفاهيم التي لاقت اهتمام الباحثين مؤخرًا، بالأخص بعد تعاظم انتشارها وتطوّرها في الدول العربيّة. وقد اختلف التعاطي مع هذه المنظّمات من قبل الدولة تبعًا لطبيعة الأنظمة السياسيّة. لذا ينطلق هذا المبحث من مفهوم منظّمات المجتمع المدني وأهدافها في المطلب الأوّل، ومن ثم يتناول العلاقة ما بين الدولة ومنظّمات المجتمع المدني وتأثيراتها في المطلب الثاني.

المطلب الأوّل: مفهوم منظّمات المجتمع المدني وأهدافها

إنّ منظّمات المجتمع المدني تنبثق من مفهوم المجتمع المدني. فعلى الرغم من أنّ هذه المنظّمات بوظائفها باتت تختلف عن المجتمع المدني بمفهومه التقليدي، إلّا أنّها تطوّرت تعريفاتها ووظائفها لتصل إلى ما هي عليه اليوم. لذا، يتطرّق الفرع الأوّل إلى تعريف منظّمات المجتمع المدني، في حين يتناولها الفرع الثاني أهدافها.

الفرع الأوّل: تعريف منظّمات المجتمع المدني

عند البحث بمفهوم منظّمات المجتمع المدني نجد أنّ الباحثين عمدوا أوّلًا بالانطلاق من تعريف المجتمع المدني ككل. فيُعرّف **هوبير فيدرين– Hubert Vedrine** (وزير الخارجيّة الفرنسي الأسبق) المجتمع المدني على أنّه: "القيم والأعراف التي يقبلها المجتمع المنظم على نحو سلمي وطوعي، وهذا القول الطوعي هو بالضرورة نتاج للثقافة الأم الأوسع وهي ثقافة قائمة بحد ذاتها تتركّز حول العمل المدني الطوعي العام والممنهج والذي يشمل كل المنظمات والتجمعات غير الساعية للربح أو الوصول إلى السلطة والتي تتوسّط بين الأفراد والدولة".[1] لذا يكون قد شدّد فيدرين في تعريفه على الطابع الطوعي لتلك المنظّمات، وعلى كونها لا تبغي الربح أو الوصول إلى السلطة.

وقد روّج لهذا المفهوم المفكرون القدامى من أمثال **توماس بين– Thomas Paine**، الذي يرى بأنّ المجتمع المدني "يزدهر بازدهار الفضائل المدنية: التعاون، حب الإنسان، الروح الجماعية، النشاط الطوعي، المساواة، العدالة، التعالي على الانحيازات. وتمثل الفضائل المدنية خير دعامة ضد الحكم الشمولي وضد الإفراط والمغالاة. ويجسد المجتمع المدني الساحة الأخلاقية بين الحاكم والمحكوم، ومفهوم المجتمع المدني هو الساحة التي تضم مؤسسات تطوعي حرة تتوسّط بين الفرد والدولة؛ حيث المواطنون الأفراد يعملون في آنٍ واحد على نحو فردي وجماعي مشترك، ومن ثمّ فإن فعالية الإنسان هي أكبر الفضائل".[2] فالمقصود بذلك هو اقتران المجتمع المدني بالفضائل المدنيّة لضمان فعاليّة المواطنين. وهذا ما قد رُوّج إليه أيضًا في بدايات المفهوم خلال حركة التنوير، التي أتت بعد حرب المئة عام للدلالة على أهميّة الانتقال إلى المجتمع المدني الذي اعتُبِر بأنّه المجتمع المستنير والمواطن فيه هو المواطن المستنير. فكانت دعوتهم إلى الانتقال إلى هذا المجتمع لكفالة الوحدة والتضامن الاجتماعيين.

[1] سرمد زكي الجادر، "التوظيف الأمريكي لمنظمات المجتمع المدني"، **مجلة حمورابي**، العدد الثالث، السنة الأولى، حزيران 2012،، ص: 92.
[2] شوقي جلال، **المجتمع المدني وثقافة الإصلاح رؤية نقديّة للفكر العربي**، مؤسسة هنداوي، بريطانيا، 2023، ص: 23–22.

إلى جانب ذلك يُعرّف **جون كين– J. Keane** المجتمع المدني على أنّه: "مجموعة معقّدة من مؤسسات غير حكوميّة، يحميها القانون، ولا تنزع إلى العنف، لها تنظيم ذاتي، وتبحث عن حلول لمشاكلها، بالاعتماد على المبادرة".[3] إذ يركّز كين على الدور الهام الدي تؤديه المنظّمات من خلال تحليل وتفسير الأحداث السياسيّة والاجتماعيّة بالأخص في الأنظمة الشموليّة. وكذلك في القضايا المرتبطة بالتهميش والاقتصاد، لحماية الفئات المهمّشة. بالإضافة إلى ذلك، يُبيّن **مايكل إيدواردز– Micheal Edwards** بأنّه يُشار بالمجتمع المدني إلى "القطاع الثالث أو غير الربحي، يضم بهذا المعنى كل الجمعيات وشبكات الترابط بين العائلة والدولة التي تكون فيها العضوية والفعاليات تطوعية» (voluntary)، ومن هذه التجمعات المنظمات غير الحكومية المسجلة رسميًا والمكونة من أنواع عديدة ومختلفة من نقابات العمال والأحزاب السياسية والكنائس والجماعات الدينية الأخرى والمؤسسات المهنية والأعمال والجماعات الأهلية وجماعات الخدمة الذاتية والحركات الاجتماعية ووسائل الإعلام المستقلة".[4] يُلاحظ من تعريف إيدواردز اتساع نطاق المجتمع المدني إلى درجة تشمل مجموعة متنوّعة جدًّا من الكيانات، بعضها لا يُدرج دائمًا في التعريفات التقليديّة لمنظّمات المجتمع المدني، مثل المؤسسات المهنيّة أو وسائل الإعلام المستقلّة. ويعكس هذا التوسّع محاولة لتكييف المفهوم مع التحوّلات الاجتماعية والسياسية الحديثة.

كما أن يشير **فالح عبد الجبار**: "لا شكَّ في أنّ المنظمات غير الحكوميّة NGOs هي جزء مهم من المجتمع المدني، كذلك الأمر بالنسبة إلى الروابط الطوعيّة المدنيّة الأوسع نطاقًا. لكنّ مفهوم المجتمع المدني يتعدّى هذه الروابط، فهو يشير إلى ذلك ويتظمن في ثناياه بنى اقتصاديّة واجتماعيّة وثقافيّة متنوّعة ومتعدّدة المستويات، تنشأ وتتطوّر وتتضح كمجموعة من المؤسسات والبنى الاجتماعيّة الرسميّة وغير رسميّة".[5] فيتضح من هذا التعريف أنّه هناك تباين بين المؤسسات التي تنخرط ضمن إطار المجتمع المدني، فالبعض يعتبرها أنّها تنحصر ضمن المنظمات غير الحكوميّة والبعض يعتبر أنّها أوسع من ذلك.

وكذلك فيما يتعلّق **بتعريف الأمم المتحدة– الاسكوا** لمنظّمات المجتمع المدني إنّها تشير إلى ما يلي: "منظمات غير حكوميّة، غير ربحيّة، وتطوعيّة، يتم تشكيلها من قبل أفراد في ذلك المجال الاجتماعي. يُستخدم هذا المصطلح لوصف مجموعة واسعة من المنظمات، والشبكات، والجمعيات، والمجموعات، والحركات التي تكون مستقلة عن الحكومة، والتي تجتمع أحيانًا للدفاع عن مصالحها المشتركة من خلال العمل الجماعي. تقليديًا، يشمل المجتمع المدني جميع المنظمات التي تشغل 'المجال الاجتماعي' بين الأسرة والدولة، باستثناء الأحزاب السياسية والشركات. وتدرج بعض التعريفات للمجتمع المدني أيضًا بعض المؤسسات التجارية، مثل وسائل الإعلام، والمدارس الخاصة، والجمعيات الهادفة للربح، بينما تستبعدها تعريفات أخرى".[6] إذ يُظهر تعريف الإسكوا لمنظمات المجتمع المدني تركيزًا على السمات الجوهرية لهذه المنظمات وهي الطوعيّة والاستقلال عن الدولة وعدم السعي للربح. كما يُركّز التعريف على شموله لمجموعة واسعة من الفاعلين كالشبكات والجمعيات والحركات.

[3] محمد الغيلاني، **المجتمع المدني، حججه، مفارقاته ومصائره**، الطبعة الأولى، دار الهادي، لبنان، 2004، ص: 301.

[4] مايكل إدواردز، **المجتمع المدني النظريّة والممارسة**، ترجمة عبد الرحمن عبد القادر شاهين، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسيّة، الطبعة الأولى، لبنان، 2015، ص: 41.

[5] فالح عبد الجبار، **المجتمع المدني في عراق ما بعد الحرب**، ترجمة هبة قبلان، معهد الدراسات الاستراتيجيّة، العراق، 2006، ص: 8-7.

[6] United Nations Economic and Social Commission for Western Asia, **Civil society organizations definition**, available at: https://www.unescwa.org/sd-glossary/civil-society-organizations

بناءً على ما كل ما تقدّم من تعريفات وحرصًا على تحديد إطار هذا البحث بدقّة، فإننا نعتمد التعريف الإجرائي التالي: "منظمات المجتمع المدني هي الكيانات غير الحكوميّة وغير الربحيّة، التي تنشأ بشكل طوعي ضمن المجال الاجتماعي العام، وتهدف إلى تمثيل أو دعم فئات أو قضايا مجتمعيّة من خلال أنشطة خدماتيّة أو حقوقية أو تنموية، دون أن تكون غايتها السعي إلى الوصول إلى السلطة أو تحقيق أرباح ماديّة مباشرة. فيقتضي هذا التعريف التعمّق في أهداف منظمات المجتمع المدني، للوقوف على غاياتها الأساسيّة وتبيان مدى انسجام هذه الأهداف مع الواقع العملي".

الفرع الثاني: أهداف منظّمات المجتمع المدني

غالبًا ما يُعتبر المجتمع المدني عنصرًا وركنًا حاسمًا في الديمقراطيّة والاهتمام بحقوق الإنسان، لأنّه يعزّز المشاركة والنقاش وتبادل الأفكار بين الأشخاص الذين قد يكون لديهم وجهات نظر مختلفة ولكنهم يهتمون بقضايا مماثلة. وبذلك إنّ منظمات المجتمع المدني تسعى إلى تحقيق أهم هذه الأهداف:

- العمل على قضايا حقوق الإنسان ومساءلة الحكومات عن أفعالها، وتقديم الدعم للمجتمعات المهمشة والضعيفة. إذ "تؤدّي منظمات المجتمع المدني دوراً مهمًّا في عمليّة التدخّل الديمقراطي، منها: تعريف المجتمع بمزايا الديمقراطيّة. وتثقيف النّاس بشأن القواعد التي تبنى عليها، وبيان أهميّة سيادة القانون وقيام دولة المؤسسات، ونشر ثقافة التنوّع والحوار، ونشر ثقافة القبول بالآخر المختلف".[7]
- محاولة تحقيق العدل والمساواة من خلال توعية الرأي العام والدفاع عن الفئات التي تتعرّض للتمييز ورصد الانتهاكات التي يتعرّض لها أفراد أو جماعات من قبل السلطات أو الجماعات الأخرى. فيقول **مايكل إدواردز – Michael Edwards**: "في دورها السياسي، يُنظر إلى الجمعيات التطوعية على أنها ثقل موازن حاسم للدول وقوة الشركات، فإنّها ركيزة أساسية في تعزيز الشفافية والمساءلة وغيرها من جوانب 'الحكم الرشيد'، وهو المصطلح المفضل لدى مانحي المساعدات الأجنبية في الآونة الأخيرة. وخاصة عندما تكون حقوق المواطنة الرسمية غير راسخة بشكل جيد، فإن المجتمع المدني هو الذي يوفر القنوات التي يمكن من خلالها لمعظم الناس إسماع أصواتهم في عملية صنع القرار الحكومي، وحماية وتعزيز حقوقهم المدنية والسياسية، وتعزيز مهاراتهم كقادة سياسيين في المستقبل".[8]
- تقديم حلول للمشاكل العالميّة والتحديات التي تواجه المواطنين. فبعض المشاكل العالميّة والآفات عجزت الدول عن حلها بأجهزتها الرسميّة، لذا نشطت منظمات المجتمع المدني في تكثيف جهودها للوصول إلى حلول أو بالحد الأدنى التقليص من تداعياتها. وهذا يتمثّل في القضايا الأساسيّة المرتبطة بالتغيّر المناخي على سبيل المثال وانتشار الأوبئة ومكافحة الإرهاب وتحديّات عديدة أخرى...
- التأثير على السياسات من خلال تقديم المشورة والتوصيات للمعنيين. فتهدف المنظمات إلى الضغط عبر المشاركة في صنع السياسات. فإنّ هذه المنظمات تسعى من خلال أنشطتها كالرصد والمراقبة إلى تحليل الواقع داخل دول ما للتمكّن من المساعدة في البحث على حلول، وذلك ليكون لها أثر في السياسات العالميّة وتحقيق التنمية المستدامة.

[7] محمد مفتي، **مفهوم المجتمع المدني والدولة المدنيّة دراسة تحليليّة نقديّة**، مركز الأبحاث والدراسات– مجلة البيان، السعوديّة، 2013، ص: 43.

[8] Michael Edward, **Civil Society**, 1st edition, Blackwell Publishing, United Kingdom, 2004, p: 14–15.

- تشكيل قوّة ضغط مدنيّة مؤثّرة، أي أنّ الجهات غير الحكوميّة والمواطنين يعملون من أجل الضغط من خلال مطالب تعبّر عن حاجاتهم وآرائهم. فتهدف إلى تفعيل مشاركة النّاس في الحياة العامة وصنع القرار من خلال جذبهم ليكونوا شركاء في تقرير المصير والسياسات العامّة. وفي الوقت عينه قد يكون هدفها المناصرة، وذلك من خلال تبني القضايا والدفاع عنها وحتّى الدفاع عن الأشخاص بغية استرجاع حق مسلوب أو منتهك منهم، وهذا الهدف في الأغلب تأخذه المنظّمات الحقوقيّة. وتهدف بشكل أساسي من خلال ذلك إلى إحداث التغيير وذلك عبر كسب التأييد الشعب المجتمعي لها لحشده حيال قضيّة معيّنة. وبالتالي إنّها تتخذ قضيّة معيّنة تُعني بفئة ما مثل المرأة أو البيئة ومن ثم تعمل على حشد المؤيدين للتأثير بقرار ما يُعني هذه القضيّة.

ومن الجدير بالذكر أنّ أهدافها تبقى غير قابلة للتنفيذ إن لم تقترن فعليًّا بهيكل تنظيمي يُساعدها بذلك وموارد تستطيع أن تعمل من خلال على تنفيذ المشاريع المرتبطة بأهدافها. إلّا أنّها في بعض الأحيان قد تنحرف عن هذه الأهداف نتيجة حاجتها إلى موارد ماليّة خارجيّة وبالتالي تعمد إلى تعديلها وفقًا لرغبات الممولين. كما هناك أمر آخر يرتبط بالأهداف السياسيّة لمنظّمات المجتمع المدني، ففي السابق كانت تُحيّز هذه المنظّمات عن العمل السياسي ممّا أدّى إلى تمييزها عن الأحزاب. فهذا ما دفع التشريع إلى التمييز في أغلب الدول بين القوانين التي ترعى الأحزاب السياسيّة والجمعيّات حتى لا يُدمج بينهما. إلّا أنّه انطلاقًا من أنّ السياسة تتطلّب حث المواطنين على الاهتمام بالقضايا العامّة، "فقد حاول بعض المنظرين التوفيق بين الاعتبارين ووضع الحدود بين النشاطين فرفعوا شعارًا يتيح للمجتمع المدني الانشغال بالسياسة وينهيه عن الاشتغال بها في ذات الوقت. وهو ما يعني أنه من حق المنظمات الوطنية للمجتمع المدني أن تناصر حسب تخصصها الاختيارات السياسية التي تتماشى مع أهدافها، وأن تنحاز إلى البرامج الانتخابية التي تساعدها أكثر من غيرها على تحقيق تلك الأهداف، وأن تشارك في التظاهرات الدولية التي تتماشى مع تخصصاتها، إلا أنه ليس من صلاحيتها أن تتحول إلى أحزاب سياسية وتتحرك على الساحة الدولية في اتجاهات تتنافى مع المصالح الوطنية أو القومية".[9] وبالتالي كثر الحديث عن الأهداف السياسيّة لمنظّمات المجتمع المدني وازداد تأثيرها في هذا المجال.

المطلب الثاني: العلاقة ما بين الدولة ومنظّمات المجتمع المدني وتأثيراتها

إنّ العلاقة بين الدولة ومنظّمات المجتمع المدني تتأثّر بطبيعة النظام السياسي ومعايير أخرى متعدّدة. لذا يشير الفرع الأوّل إلى أثر طبيعة النظام السياسي على المنظّمات، ومن ثمّ يعرض الفرع الثاني أشكال هذه العلاقة للتمكّن من فهم تأثير ذلك على واقعها في الدول العربيّة.

الفرع الأوّل: أثر طبيعة النظام السياسي على المنظّمات

كثُرت في الآونة الأخيرة النقاشات حول علاقة منظّمات المجتمع المدني مع الدولة التي باتت تُعد محركًا فاعلًا لمواجهة التحديات بمختلف أشكالها وأضحت تُعنى في تسيير الشؤون الوطنيّة والعالميّة، بدلًا من بيروقراطيّة الدول. ففي السابق، كانت الدولة وحدها الجهة المخوّلة في تقديم الخدمات والمساهمة في عمليّة التنمية. إلا أنّ التحولات السياسيّة والاقتصاديّة والمتغيّرات أدّت إلى بروز الحكم الموسع القائم على توسيع اللامركزيّة، والحث على إقامة النظم الديمقراطيّة والمشاركة والاهتمام بالتخطيط الاستراتيجي، والتنظيم التفاعلي والتشاركي، ممّا عزّز الحديث عن منظّمات المجتمع المدني وعلاقتها بالدولة بالأخص بعد تطوّر عددها بشكل لافت. فقد تطوّر الحديث

[9] مصطفى المصمودي، **المجتمع المدني العربي في زمن الثورة الرقميّة**، دار البستان للنشر وهيبسكوس للنشر، 2015، ص: 17.

ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

عن الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص والمنظمات. وبذلك أصبحت عبارة "الشراكة" شائعة في خطابات الحكومات، وحتّى المنظمات الدولية والوكالات التي أضحت تروّج لها ضمن تقاريرها وكتاباتها.

ففي بعض الأنظمة التي تضعف قدرة الأنظمة عن تلبية احتياجات المواطنين في مختلف القطاعات، أو عندما تعجز عن تلبيتها بصورة منفردة، عندها تتيح الفرصة لمنظّمات المجتمع المدني للعمل في هذه القطاعات، التي بدورها قد تتحوّل في بعض الأحيان إلى معارضة. فالمنظمات والجمعيات هذه تكون وسيلة مهمّة للمعارضة السياسيّة لأنها بهذا المفهوم تعبّر عن هدف أساسي ألا وهو "توسيع حق المشاركة السياسية لتشمل جميع الفئات المهمشة في المجتمع، وتكون في الوقت نفسه منبراً للمعارضة لتقوم بإبراز مطالبها وأهدافها كالدفاع عن حقوق الإنسان، أو محاربة سياسات التمييز العنصري أو الديني، أو فضح سياسات الحكومة الاقتصادية من حيث تأثيراتها الاجتماعيّة أو البيئية، وبالتالي تأثيرها على الإنسان ومستقبل البشرية وغيرها."[10] وقد تقود حركة المعارضة لأسباب سياسيّة وأمنيّة أخرى تختلف من دولة إلى دولة أخرى.

لذلك تختلف طبيعة العلاقة بين المنظّمات والدولة تبعًا لاختلاف الأنظمة السياسيّة وفلسفتها والقوانين المنظمة لعمل المنظمات ومدى فعاليتها وخبرتها. ففي الدول التي يكون نظامها رأسماليًّا جاءت المنظمات بعد حركات قادتها ضدّ العبودية والإقطاعية. وبما أن النظام الرأسمالي يقوم على المبادرة الفرديّة، وهي لا تقتصر على الناحية الاقتصاديّة فقط، بل على النواحي الاجتماعيّة والسياسيّة أيضًا، وبما أنّ الفرد هو المحور الأساسي للخدمات الاجتماعيّة في هذا النظام، أعطى الحق في تكوين المنظمات. فاستطاعت الأخيرة أن تكتسب حريّة إنشائها، وتركت لها الدولة حريّة ممارسة دورها وقد نشأت أساسًا من القوانين الداخليّة للمجتمع الغربي. ومن الجدير بالذكر أنّ الأنظمة الرأسماليّة عزّزت إنشاء المنظمات في دول العالم الثالث، معتبرين أنّهم ينشرون مبادئ الديمقراطيّة والرأسماليّة ويساعدون في دعم الدول وهذا ما استطاعت القيام به بفضل العولمة.

بينما في الأنظمة الاشتراكيّة، أخذت الدولة على عاتقها القيام بجميع المهام التي من الممكن أن تقوم بها المنظمات. حيث هناك تدخل واسع للدولة في جميع الأنشطة وعلى كافة الأصعدة، فهي الفاعل الأساسي في تحقيق المصلحة العامة وتغليبها على المصلحة الفرديّة. وذلك عبر الاهتمام بالجماعة وتوزيع الإنتاج والتخطيط المركزي، فإنّ وظيفة الدولة في الكثير من الدول التي تبنت النهج الاشتراكي تغيرت حيث أصبحت تسيطر بالكامل على النشاط الاقتصادي والاجتماعي حيث كادت أن تصل هذه السيطرة إلى نسبة 100% واختفى في هذا النموذج النشاط الفردي إلى حد كبير."[11] فالدولة في الأنظمة الاشتراكيّة هي المحور الأساسي للخدمات الاجتماعية. فمؤسسات المجتمع المدني في المجتمع الاشتراكي كانت تدور في فلك الدولة وتنطق بلسانها."[12] ولكن فيما بعد، أي بعد الصعوبات والتحديات التي واجهت الدول التي تبنت الاشتراكيّة مثل ارتفاع المديونيّة وتفاقم البطالة وظهور التضخم، بدأت هذه الدول تتراجع عن التوسع بأنشطتها والتدخل الذي كان سابقًا.

[10] سربست مصطفى رشيد أميدي، المعارضة **السياسية والضمانات الدستورية لعملها**، الطبعة الأولى، مؤسسة موكرياني للبحوث والنشر، أربيل، 2011، ص: 138-139.

[11] معيزي قويدر، "تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في ظل اقتصاد السوق"، **مجلة الاقتصاد الجديد**، العدد 08، 2013، متاح على الرابط التالي: https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/296/4/1/55992

[12] إبراهيم مشورب، **المؤسسات السياسية والاجتماعية في الدولة المعاصرة**، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، لبنان، 1998، ص: 10.

"أما في مجتمعات دول العالم الثالث، فقد أدى فقدان المضمون الديمقراطي للسلطة إلى سيطرة الدولة على مؤسسات المجتمع المدني وطغيان نزعة الاستبداد والاستئثار الفردي بالحكم. وإذا كانت مؤسسات المجتمع المدني في الدول الرأسمالية قد نشأت أساسًا بسبب من قوانين داخلية في هذا المجتمع فإنها في دول العالم الثالث قد غرست في الخارج."[13] فتضغط المنظمات الدولية والوكالات كالبنك الدولي على الأفراد لتشكيل المنظمات غير الحكومية. وضمن الحديث عن دول العالم الثالث، نذكر أن المنظمات غير الحكومية في الدول العربية تطوّرت نتيجة الاستعمار، أي أن الحركات التبشيرية والإرساليات فرضت نفسها في تلك الحقبة. وهنا لا بد من الإشارة إلى أنّ هناك "مشاكل تعتري الدول العربية بحد ذاتها والتي تتمثل بضعف وهشاشة الدولة مما يجعلها ضعيفة في مجال الإنجاز الاقتصادي والاجتماعي والسياسي بالمعنى الإيجابي"[14]، ولا يتوفر فيها الاستقرار السياسي والأمني، وسيطرة التبعيّة للخارج بمختلف أشكالها. فهذا ما أدى إلى التأثير على الظروف داخل هذه الدول وإلى تراجع نفوذها وتقليص قوتها لصالح فاعلين ومؤثرين آخرين مثل المنظمات غير الحكوميّة المحلية والأجنبيّة التي ازداد انتشارها في الدول العربيّة.

الفرع الثاني: أشكال العلاقة بين المجتمع المدني والنظم السياسيّة في الدول العربيّة

إنّ العلاقة بين المنظمات والدول تتخذ أشكال متنوّعة. فقد تكون علاقة تشارك وتعاون؛ وغالبًا ما تتحقق هذه العلاقة عندما تتيح الأنظمة للمواطنين حرية التجمع والتعبير عن الرأي بعيدًا عن الضغوط أو ممارسات القمع. فتتعزز علاقة التعاون عندما يكون هناك اعترافًا متبادلًا لكلا الطرفين بصلاحيات واختصاصات كل منها، أي أن كل طرف لديه اختصاصات معترف بها، ويثق الطرف الثاني بقدرة الأول على القيام بها. وكذلك يعملان جنبًا إلى جنب دون عراقيل بغية تحقيق الأهداف العامة، وتحقيق الصالح العام. حيث يكمل كل من المنظمات غير الحكومية والحكومة بعضهما البعض لتفعيل المشاريع على أرض الواقع. فتتعاون المنظمات مع الدولة لتحقيق أهدافها وفي الوقت عينه، تتيح الدولة لهذه المنظمات المناخ المناسب للعمل دون قيود أو ضغوط. وهذا يتحقق من خلال التسهيلات التي توفرها لإنشائها وتنفيذ أنشطتها. ومن صور التعاون المشترك بينهما هي البرامج المشتركة التي يكون لكل طرف صلاحيات معينة ولا تتخطى المنظمات غير الحكومية اختصاصاتها. وبذلك يكون هناك تشاور بينهما وتقديم الدعم لتنفيذ البرامج والمشاريع سواء من قبل الدعم الحكومي للمنظمات أو دعم المنظمات لأجهزة الدولة. فهذا ما يؤدي إلى تضافر الجهود وتعزيز التنسيق لرفع مستوى التنمية وتعزيزها بما يصب في مصلحة النهوض في جميع المجالات.

بالإضافة إلى ذلك قد تكون علاقة سطحيّة عندما لا تتدخل الدولة بعمل المنظمات غير الحكوميّة وفي الوقت عينه لا تعارضها أو تقيد عملها، بمعنى آخر لا يوجد برامج مشتركة فيما بينهما. فيكون دور الحكومة مقتصرًا فقط على إصدار القوانين التي تنظم عملها. كما أنّ المنظمات لا تسعى إلى بناء علاقة تعاون معها وإنما العمل بحيادية. فلا تشرك هذه المنظمات الدولة في برامج عملها، ولا تقبل الدعم الحكومي. حيث يحافظ كل من الطرفين على استقلاليته، فترى المنظمات أنها تريد العمل ولكن باستقلاليّة ودون تدخل من الدولة.

فضلًا عن ذلك، قد تكون علاقة تعارضيّة وتنبثق هذه العلاقة عندما يكون هناك ضعف في الثقة بين كلا الطرفين وعندها تطغى مخاوف كلّ طرف على علاقتهما. وبهذه الحالة، تحاول المنظمات غير الحكومية أخذ دوراً بديلًا عن الدولة، وإضعافها. وعندما تتعاطى الدّولة مع هذه المنظمات بأنها أجسام غريبة، وتقيد عملها، وقد تحد من إنشائها تحت مبررات الأمن القومي إذ تعتبرها بأنها تسعى إلى

[13] المرجع نفسه، ص: 11-10.

[14] سهيل عروسي، **المجتمع المدني والدولة**، دار الفكر، سوريا، 2008، ص: 135.

إحداث تغييرات في الأنظمة السياسيّة. وهنا العلاقة التعارضيّة لا تخلقها الدولة فقط بل المنظمات أيضًا، وذلك عندما تنصب جهودها لتقوم بأدوار بديلة عن الدولة ولتحلّ محلّها، فتحاول إبراز مكامن ضعف السلطة ومعارضتها. فإنّ منظمة العفو الدولية تصدر بشكل مستمر انتهاكات الدول لحريّة عمل المنظمات غير الحكومية، وتقييدها من خلال القوانين الصارمة. فإنّ هذه العلاقة التعارضية تؤثر على الشراكة بينهما وتعيق عملية التنمية، لذا غالبًا ما تتم محاولة إعادة الثقة بين الطرفين للانتقال إلى علاقة متينة بينهما.

وفي هذا السياق، لا بدَّ من الإشارة إلى أن علاقة الشراكة تضمن مساهمة المنظمات غير الحكومية في السياسة الداخليّة والسياسة الخارجيّة للدولة. فتساهم في السياسة الداخليّة من خلال إعداد الدراسات وقياس الرأي العام وإشراكه في السياسات لمعرفة رأيه حيالها. وكذلك من خلال تقييم أداء الحكومة وبرامجها المختلفة السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة وغيرها ... كما أنّ الحكومة تعمل على إشراكها أيضًا في السياسة الداخلية من خلال تعزيز وجود هذه المنظمات في بعض المراكز والإدارات. إذ إنّ هذه الأمور تساهم في تعزيز تطبيق القرارات الحكوميّة، وزيادة الوعي الشعبي لها مما يفعل المشاركة الشعبيّة في الشأن العام. أما على صعيد التأثير في السياسة الخارجيّة، للمنظّمات غير الحكوميّة أنشطة خارجيّة إذ إنها تشارك في العديد من المؤتمرات الدوليّة، وهي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة تنقل مشاكل الدولة وتسعى إلى إيجاد حلول لها. فهذا ما يُعزّز انفتاح الدولة عالميًّا ويُوسّع شبكة علاقاتها الدوليّة.

لذا فيما يتعلّق بالعلاقة ما بين منظّمات المجتمع المدني والنظم السياسيّة في الدول العربيّة إنّها تتباين ما بين دولة وأخرى، فالبعض يُسهّل إنشاء هذه المنظّمات ولكنها في معظم الحالات تقع بين الحذر والتوظيف، وأحيانًا المواجهة، بحسب مدى انفتاح النظام وقوة المؤسسات وتوافر الحريات. فعلى سبيل المثال في تونس كان لها دور بارز في التأثير والانتقال السياسي، بينما في مصر تُواجه تحديات مرتبطة بالتمويل الأجنبي، أمّا في السعوديّة هناك توسّع محدود ضمن سلطة الدولة المركزيّة. وكذلك في لبنان هناك هامش واسع من الحريّة لانشاء المنظّمات وهذا ما اتضح عبر أعداد المنظّمات المرتفعة. لذا إنّ العلاقة بين المنظّمات والدولة تتجلى في "حالتين ففي الأولى إما أن يشكل المجتمع المدني مصدر الشرعية عبر مشاركة منظماته وفئاته الاجتماعية المختلفة في صنع القرار، وإما في الحالة الثانية والتي تتصدى فيها الدولة بجهازها ومؤسساتها القمعية لكل أشكال الاضطراب والثورة".[15] ولكنّ في هذا الاطار إنّ التمويل الأجنبي أعطى مبررات لنوع جديد من العلاقة كمنا سيتضح لاحقًا.

المبحث الثاني: ازدياد انتشار منظّمات المجتمع المدني في الدول العربيّة وتباين الآراء حولها

إنّ تعاظم انتشار منظّمات المجتمع المدني في الدول العربيّة دفع إلى البحث حول الأسباب الأساسيّة لذلك. حيثُ لم يكن هناك أسباب داخليّة وإنّما أيضًا أسباب خارجيّة؛ فتداخلت هذه الأسباب فيما بينها. وقد كان من أهم الأسباب ازدياد التمويل الأجنبي لها ممّا أتاح لها الفرصة في توسيع أعمالها. إلّا أنّ مسألة التمويل قد طرحت التساؤلات حول استقلاليّة المنظّمات في هذا الإطار. فهذا ما أدّى إلى تباين الآراء حول هذه المسألة بين آراء مؤيدة وآراء معارضة. لذا يشير المطلب الأوّل إلى أسباب تنامي انتشار منظّمات المجتمع المدني في الدول العربيّة، أمّا المطلب الثاني يتناول أثر التمويل الأجنبي على واقع هذه المنظّمات.

[15] عزوز غربي، وسارة عجرود، "المجتمع المدني والنظام السياسي في الأنظمة المغلقة: دراسة حالة الجزائر"، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، العدد الحادي عشر، حزيران 2017، ص: 75، متاح على الرابط التالي: https://dspace.univ-batna.dz/server/api/core/bitstreams/b2d14102-d34c-43a3-85a5-c77f97a1cfca/content

المطلب الأوّل: أسباب ازدياد انتشار منظّمات المجتمع المدني في الدول العربيّة

إنّ وجود منظّمات المجتمع المدني في الدول العربيّة ليس بأمر حديث وإنّما موجود منذ القدم. ولكنّ ارتفاع انتشاره وتعاظم أدواره قد أدّى إلى المزيد من الاهتمام به. لذا يتطرّق هذا المطلب لى تحليل أسباب هذا التعاظم بالتفصيل ليكون هناك صورة متكاملة ومترابطة حول آلية تعزّزها في الدول العربيّة. فإنّ واقع الدول العربيّة قد أتاح الفرصة للجهات والمؤسّسات غير الحكوميّة لملئ الفراغ فيها، وهذا ما يتناوله الفرع الأوّل عبر عرض الأسباب الداخليّة لتعاظم أعداد منظّمات المجتمع المدني في الدول العربيّة، أمّا الفرع الثاني ينتقل إلى الأسباب الخارجيّة لهذا التعاظم.

الفرع الأوّل: الأسباب الداخليّة لزيادة أعداد منظّمات المجتمع المدني في الدول العربيّة

"منذ نشوء الدولة الوطنيّة في البلدان العربيّة، تأثّرت العمليّة السياسيّة والصراعات الاجتماعيّة فيها بمجموعتين من العوامل التي رافقتها: أولاهما خارجيّة دوليّة ارتبطت بتوجهات الدول الغربيّة المحتلة بناء أنظمة سياسيّة أهليّة مركزيّة 'موالية' مع بروز سلطة تنفيذيّة طاغية محتكرة للقوّة ومتحالفة مع العسكر على حساب الحريّات والديمقراطيّة. وبغض النظر عن مزاعم هذه الأنظمة وادعاءاتها التبريريّة الليبراليّة و/ أو الدينيّة، فهي كلنت موجّهة لمراقبة النّاس لا لمراقبتها.. وثانيتهما داخليّة بيئيّة رسمت أسلوب الكفاح في مرحلة التحرير والصراعات السياسيّة في المراحل التالية على أساس ممارسة العنف".[16] وبذلك لا بدّ من الإشارة إلى أنّ هناك ظروف داخليّة عزّزت جذب هذه المنظّمات لتتزايد في الدول العربيّة، وهي تتمثّل فيما يلي:

- عجز حكومات الدول العربيّة عن تلبية احتياجات المواطنين وذلك يعود إلى ضعف وصول هذه الدول إلى دولة المواطنة القادرة على أن تكفل جميع حقوق المواطنين. فهذا ما جعل هناك فجوة بين السلطة والمواطنين وكذلك بين واقع الشعوب العربيّة وحقوقهم، فهذا ما عزّز قدرة منظّمات المجتمع المدني للتدخّل لسد هذه الفجوة. فيقول **أحمد شكر الصبيحي:** "في الوطن العربي، كما في بقية أنحاء العالم الأخرى، لقي مصطلح المجتمع المدني إمكانية للتوظيف في سياق مناقشة الخيارات الديمقراطية التي تطرحها أزمة الأنظمة السلطوية العربية الاقتصادية والسياسية والايديولوجية".[17]
- التغيّرات والتفاعلات التي تشهدها الدول العربيّة في ظل وجود فئات تطمح بتغيير الأنظمة السياسيّة وهذا ما تعمل من أجله أبرز الحركات السيّاسيّة النّاشطة داخل المجتمع المدني العربي. لذا تتبنّى هذه المنظّمات المطالب بالإصلاح. وبالأخص بعد انتشار منظّمات مجتمع مدني عالميّة قادرة أن تمد المساعدات والمعونات لهم وتُساعدهم على إيصال أصواتهم على الصعيد الداخلي والخارجي.
- توسّع الفضاء المدني في الدول العربيّة واتساع دائرته نحو أشكال جديدة. ففي السابق، كان يوجد جمعيّات أهليّة محدودة وإنّما حاليًا تتنوّع أشكالها ضمن منظّمات وحركات. إذ ارتفع أعدادها وأصبحت قضاياها لا تنحصر في مجال معيّن وإنّما تتجدّد القضايا مع مختلف الطروحات الجديدة التي برزت.
- ازدياد أعداد النّاشطين في المجتمع المدني العربي، حيث أنّ التطوّرات التي تحصل عالميًّا وداخليًّا استطاعت أن تجذب عدد كبير من المواطنين للعمل في صفوف منظمات المجتمع المدني. وإنّ منصّات التواصل الاجتماعي التي برزت في ظل العولمة سهّلت إمكانيّة التواصل فيما بينهم. وهذا ما أدّى إلى خلق نخب جديدة، فإنّ "التغيّرات الاجتماعيّة الحاصلة في النُخبات

[16] عبد الوهاب حميد رشيد، **التحوّل الديمقراطي والمجتمع المدني**، الطبعة الأولى، دار المدى، لبنان، 2003، ص: 118.

[17] أحمد شكر الصبيحي، **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2001، ص: 11.

التقليديّة تلقي الضوء على أشكال جديدة غير مسبوقة من التفاعل بين الأطراف المختلفة، تعزّزها التطوّرات المتسارعة في حقل التكنولوجيا المرتبطة بعصر العولمة".[18]

- تدهور الأوضاع الاقتصاديّة داخل الدول العربيّة من أسباب توسّع منظّمات المجتمع المدني. إذ أدّى هذا التدهور إلى تعاظم تدخل منظّمات المجتمع المدني للتعبير عن معارضتها لهذا الواقع، وبالتالي عمدت إلى تشجيع التكتّل لتنظيم احتجاجات ضد هذه الأوضاع.
- ارتفاع نسبة الشباب في الدول العربيّة والتهميش الذي يتعرضون إليه من السلطات، مما دفعهم إلى التأثّر بالشعارات الحديثة التي تتداول عالميًّا، مما زاد من نسبة المشاريع التي استهدفتهم. فيشير "تقرير التنمية الانسانيّة العربيّة للعام 2016– الشباب وأفاق التنمية الانسانيّة في واقع متغير" إلى أنّ: "لم يحدث قط أن كانت للمنطقة مثل هذه الحصة الكبيرة من الشباب؛ حيث يُكوّن الشباب العرب من أعمار 29–15 عامًا نحو 30 في المئة من السكان، أي نحو 105 ملايين شخص".[19]
- انتشار الظواهر الاجتماعيّة كالفقر والبطالة والأميّة، مما حثّ منظّمات المجتمع المدني إلى محاولة زيادة أعدادها لإيجاد حلول لهذه الظواهر والحد من تفاقمها. كما أنّ واقع حقوق الإنسان وحريّات والانتهاكات اليوميّة التي يتعرّض لها المواطنين أتاحت الفرصة لهذه المنظّمات أن تتبنّى الدفاع عن القضايا المتعلّقة بحقوق الإنسان.
- ارتفاع الأزمات والنزاعات في الدول العربيّة وتأثيرها على واقع المواطنين، ممّا جعل هذه المنظّمات تتدخّل انطلاقًا من الاستجابة الإنسانيّة. فإنّ ضعف استقرار الأنظمة السياسيّة والنزاعات المسلّحة الداخليّة أدّت إلى تنامي أعداد منظّمات المجتمع المدني في الدول العربيّة. كما أنّ الصراعات القوميّة والعرقيّة والدينيّة والنزعات الطائفيّة تسيطر على آليّة الحكم فيها ممّا فاقم من اضطهاد وانتهاك فئات على حساب الفئات الأخرى وبروز المحاصصة وغيرها.
- واقع الدول العربيّة الداخلي سهّل انتشار المنظّمات. فإنّ الخلل الذي أفرزته الأنظمة العربيّة حاولت أن تملأ فراغه هذه المنظّمات لتتمكّن من القيام بشتّى الوظائف. وهذا الواقع أدّى إلى استثمار المنظّمات ضمن الاستراتيجيات الذكيّة والنّاعمة للدول الكبرى. فإنّ الظروف الداخليّة وضعف الأجهزة الرسميّة للدول سهّل فتح المجال أمام الجهات غير الحكوميّة لتنشط في مختلف المجالات.

الفرع الثاني: الأسباب الخارجيّة لزيادة أعداد منظّمات المجتمع المدني في الدول العربيّة

سننتقل ضمن هذا الإطار إلى تبيان الأسباب الخارجيّة التي أدّت إلى انتشارها الواسع في الدول العربيّة بشكل خاص. فأهمّها يتمثّل فيما يلي:

- محاولة تجنّب القوّة العسكريّة المباشرة كالحرب في بعض الدول العربيّة واستخدام أدوات أخرى كمنظّمات المجتمع المدني. بالإضافة إلى انتشار النيوليبراليّة وتكريس المبادئ التي تستند عليها كتحرير أسعار السلع والخدمات وتعزيز الخصخصة ونشر الديمقراطيّة. لذا كان انتشار النيوليبراليّة عامل محرّك لإضعاف سلطة الدولة لصالح تعزيز دور القطاع الخاص والجهات غير

[18] أماني قنديل وآخرون، تحرير بهجت قرني، **الشرق الأوسط المتغيّر نظرة جديدة إلى الديناميكيات العربيّة**، ترجمة محمد بدوي، مركز دراسات الوحدة العربيّة، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2011، ص: 100.

[19] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الانسانيّة العربيّة للعام 2016– الشباب وأفاق التنمية الانسانيّة في واقع متغير، المكتب الإقليمي للدول العربية، لبنان، 2016، ص: 18.

الحكوميّة كالشركات المتعدّدة الجنسيّات والمؤسّسات الاقتصاديّة العالميّة ومنظّمات المجتمع المدني مثل الحركات الاجتماعيّة والمنظّمات غير الحكوميّة. لذا وقد "اشترط المانحون الغربيون اعتناق أجندة نيوليبراليّة لتقديم المساعدات، حيث يشمل هذا الأمر تحرير التجارة والعملات من القيود التي طُبقت في سنوات الاستقلال الأولى، وتقليل حجم القطاع العام، وإنهاء الدعم المقدّم للسلع الأساسيّة، بما في ذلك القسائم الغذائية والتنمويّة التي تعتمد عليها أعداد هائلة من الناس في دول مثل مصر، وخصخصة النقل والطاقة والاتصالات والصحة"[20] وغيرها...

- توجّه الدول الكبرى وبالأخص الولايات المتحدة الأمريكيّة إلى دعم منظّمات المجتمع المدني بعد أحداث 11 أيلول 2001 وإبان حملتها لمكافحة الإرهاب. وبذلك توجّهت في الدول العربيّة نحو دعم هذه المنظّمات.
- انتشار منظمات المجتمع المدني العالميّة ورغبتها في التوسّع في عدد كبير من الدول. لذلك إنّ واقع الدول العربيّة دفعها إلى إنشاء فروع لها فيها. إنّ المنظّمات العالميّة التي تروّج للمواطن العالمي والحكومة العالميّة لحقوق الإنسان والحريات إتخذت من الدول العربيّة فروعًا لها نظراً لتعدّد المجالات القادرة أن تؤدّي أدواراً فيها. فإنّ امتلاكها للتكنولوجيا الحديثة سمح لها بنشر أفكارها، وذلك باتت قادرة على الانتقال إلى المجتمعات العربيّة لنقل الخبرات والأفكار إليها.
- انعكاس العولمة وما أفرزته من تبدّل في ميزان القوّة وتوزيعها، حيث أتاحت لإعطاء مزيد من القوّة للجهات غير الحكوميّة بما فيها منظّمات المجتمع المدني، فلم يعد ميزان القوّة تقليديًا كما كان في السابق. وبذلك أفسحت العولمة المجال لإلغاء القيود بين الدول وأتاحت حريّة الانتقال للمنظمات غير الحكوميّة بين الدول. لذا انعكس هذا الأمر على توزيع القوّة في النظام العالمي لصالح الجهات والمؤسّسات غير الحكوميّة مقابل إضعاف قوّة الدولة. وبالتالي إنّ انتشار التكنولوجيا ووصولها إلى الدول العربيّة ممّا سهل انتقال الأفكار الحديثة لها عبر وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي من خلال توعية المواطنين على المشاركة في صنع القرار.
- الاهتمام الدولي بإنشاء منظّمات المجتمع المدني في الدول العربيّة وذلك تبعًا لأسلوب Grass Root وذلك للتعبير عن قوّة الشعب ومدى أهميّة الاستثمار فيه من أجل التغيير وقيادة التحوّلات السياسيّة في بلادهم. إذ يعتبرون أنّ هناك أهميّة لتعزيز عمل المواطنين داخل مجتمعاتهم وذلك لتمكين القاعدة الشعبيّة داخلها. وهذا ما برز جليًّا من خلال الاهتمام بتدريب الناشطين وإقامة قنوات تواصل معهم من أجل دعمهم في تحقيق أهدافهم. وحتّى أنّ المنظّمات الدوليّة كالأمم المتحدة تُشجّع على إنشاء منظّمات مجتمع مدني في الدول النامية كالدول العربيّة. وفي هذا الصدد صدر عن UNDP أنّها: "يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تعزيز المشاركة المدنية وتهيئة بيئة مؤاتية للمجتمع المدني. وهي تقوم بذلك من خلال دعم العمل الذي يجمع الدولة ومواطنيها في مجالات مثل تشريعات حقوق الإنسان ومبادرات مكافحة الفساد والجهود المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية".[21]
- انتشار أنواع جديدة للدبلوماسيّة كالدبلوماسيّة الشعبيّة والدبلوماسيّة الرقميّة في تعاظم انتشار منظّمات المجتمع المدني في الدول العربيّة. إذ تشير الدبلوماسية الرقمية إلى استخدام التقنيات والمنصات الرقمية لإجراء الدبلوماسية والتفاعل مع الجماهير الأجنبية. يمكن أن يشمل ذلك أنشطة مثل التواصل عبر وسائل التواصل الاجتماعي، والدعوة عبر الإنترنت والحملات

[20] كاستوري سيت، وتيم موريس، **المجتمع المدني والحرب على الإرهاب**، مركز دراسات الوحدة العربية، مكان النشر غير محدد، 2010، ص: 159.

[21] UNDP, UNDP Results: "Civil Society and Civic Engagement in the Arab States Region", 2013, available at: https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/publications/es/Results-CSO-ArabStates_E-7Feb2013.pdf

الإعلاميّة. فمكّنت التقنيات الرقمية الجهات الفاعلة في المجتمع المدني من التواصل مع بعضها البعض ومع جماهير أوسع بطرق كانت مستحيلة في السابق. وقد سمح ذلك للمجتمع المدني بلعب دور أكثر فاعلية في تشكيل جدول الأعمال العالمي والدعوة للقضايا التي تهمهم.

- الترويج لحركات اللاعنف وإعادة هيكلة القوّة لاعطاء دور لمنظّمات المجتمع المدني في قيادة التغيير. فتبعًا للكاتب الصادر عن اكاديمية التغيير بعنوان "حرب اللاعنف الخيار الثالث": "حركة اللاعنف تقوم بإعادة تعريف القوة، للانتقال من الأحادية إلى التعددية وهذا يقتضي عدم اهتمام الحركة التغييرية المقاومة بتقوية صفوفها ومؤسساتها فقط؛ بل لا بدَّ أن تكون تقوية مؤسسات وهيئات المجتمع المدني المختلفة ودعم استقلالها عن النظام في صدر قائمة الأولويات لديها، لأن تقوية المجتمع هي المعول الأكبر لهدم أسوار الديكتاتورية، وهي الصمام الرئيس الذي يحول دون تحول الأنظمة إلى الاستبداد والديكتاتورية مرة أخرى".[22]

المطلب الثاني: أثر التمويل الأجنبي على واقع منظّمات المجتمع المدني في الدول العربيّة

إنّ تعاظم أدوار المنظّمات في الدول العربيّة تجلّى بسبب العوامل التي ذكرناها آنفًا فهذا ما دفع المانحون الأجانب إلى دعمها. كان للتمويل الأجنبي الدور البارز حيث أدّى إلى توسيع دائرة أنشطة المنظّمات وبرامجها، فإنّ التمويل المحلي يتسم بالندرة ممّا يعيق قدراتها على التدخل في المجالات كافةً. فإنّ التمويل الأجنبي جعلها قادرة أن تتجاوز هذا العائق ولكنّ في الوقت عينه أثار آراء نعارضة له. ففي الفرع الأوّل سنتعمّق بتأثير التمويل الأجنبي على استقلاليّة المنظّمات، أمّا في الفرع الثاني سنشير إلى تباين الآراء والمواقف حول ذلك.

الفرع الأوّل: تأثير التمويل الأجنبي على استقلاليّة المنظّمات

في ظل سعي منظّمات المجتمع المدني في الدول العربيّة إلى تأمين الموارد المالية اللازمة لضمان استمرارية أنشطتها، توجّهت إلى مصادر تمويل متنوّعة، وكان أبرزها التمويل الأجنبي. ويقصد به الدعم الذي تتلقاه هذه المنظّمات من جهات أو مؤسسات خارجية، سواء على شكل منح أو هبات أو مساعدات. وتُعد الجهات المانحة متعددة، من بينها المنظّمات الدوليّة، مثل منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها كبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، وبرنامج الأغذية العالمي (WFP)، ومنظمة الصحة العالمية (WHO)، إضافة إلى الدعم الذي تقدمه بعض الدول من خلال وزارات خارجيتها وسفاراتها، كما هو الحال مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID). كذلك تقدّم المنظّمات غير الحكومية الدولية مثل "مؤسسة المجتمع المفتوح" و"مؤسسة فورد" أشكالًا مختلفة من الدعم، إلى جانب الأفراد المؤثرين الذين يقودون حملات تبرّع عالمية. وبذلك إنّ الجهات التي تقدّم تمويلًا أجنبيًّا تضع مجموعة من الشروط تبعًا للدول التي تنوي استهدافها والمجالات وغيرها من المعايير التي تحدّدها.

فقد ساهم التمويل الأجنبي بزيادة قدرة المنظّمات على الدخول في المجالات التي عجزت الدول عن حل أزماتها بشكلٍ منفرد. فعمدت إلى المشاركة مع القطاع العام في تقديم المساعدات التعليميّة والرعاية الصحيّة والغذائيّة ومكافحة الأوبئة وتقليص الفقر. وبذلك شملت خدماتها مختلف فئات المجتمع تبعًا لاختصاصاتها، فتركز برامج البعض على الشباب والبعض الآخر على الأطفال والمسنين. كما تسلطت أعمال بعض المنظّمات على الفئات المهمشة كالعائلات ذات الدخل المحدود واللاجئين. فإنّ التمويل الأجنبي أعطاها القدرة

[22] أحمد عبد الحكيم، وهشام مرسى، ووائل عادل، **حرب اللاعنف الخيار الثالث**، الدار العربيّة للعلوم ناشرون، لبنان، 2007، ص: 99.

على توسيع أنشطتها وتكييفها تبعًا للمستجدات، وبالتالي اعتبرها البعض أنّ أداة تغييريّة تسعى إلى تحسين الظروف في الدول العربيّة. ولكنّ في الوقت عينه طرحت مسألة التمويل الأجنبي مسألة استقلاليتها في ظل التبعيّة الماليّة.

ففي هذا الصدد إنّ التمويل الأجنبي قد دفع بعض المنظّمات إلى تعديل مشاريعها وأعمالها بما يتلاءم مع شروط الجهات المانحة التي تُقدّم المنح والمساعدات. وبالتالي قد أثّر ذلك في تحديد أولوياتها، فإنّ الجهة المانحة التي تحدّد مجال معيّن ترغب بدعمه، دفع المنظّمات إلى تغيير مجالات تدخلها تبعًا له. فإنّ طلب المنحة يدفعها نحو تغيير أنشطتها تبعًا لذلك. فقد يكون هناك حاجات مجتمعيّة ملحة وأكثر أهميّة، إلّا أنّها لا تحظى بدعم أجنبي لها وبالتالي لا تُقدّم حلول لها أو لا تتدخّل بها، بل تتجه نحو المجالات التي تحظى باهتمام الجهات المانحة. كما أنّ ساهم هذا الأمر بازدياد تبعيّة المنظّمات، حيث أنّها ام تعد قادرة على الاستمراريّة في حال توقّف التمويل الأجنبي، إذ يُعرضها ذلك لخطر التوقّف أو فقدان دورها. فهذا التمويل أدّى إلى تمتين دورها عبر البرامج والمشاريع. فبمجرّد أن يتقلّص الدعم أو يتوقّف، فإنّ ذلك يُشكّل خطرًا على استمراريّة أعمالها.

فضلًا على ذلك، أثّر التمويل الأجنبي باعتبار هذه الموارد وسيلة لتحقيق أهدف المموّل والضغط في الدول العربيّة. حيث تستغل الدول الأجنبية إمكانياتها المالية لتحقيق أهدافها في هذه الدول وزيادة انخراطها ضمن استراتيجياتها وسياساتها. وبذلك إنّ التمويل الأجنبي يُعد من المسائل المعقّدة "بسبب ارتباطها بالعديد من القضايا ذات الحساسية العالية مثل حدود تأثير التمويل الأجنبي على القرارات الداخلية وارتباطه بمسألة السيادة في مقابل فكرة المجتمع المدني العالمي، ودرجة التوافق بين الأولويات الدولية التي توجه هذا التمويل وبين الاحتياجات الفعلية وأولوياتها بالنسبة للمجتمع، بالإضافة إلى غياب التكافؤ في الحصول على هذا التمويل والذي يشير بدرجة ما إلى قدرة الجهة الممولة على فرض شروطها على الجهة الحاصلة على هذا التمويل".[23]

وفي هذا السياق أيضًا يتصف التمويل الأجنبي بأنّه ليس دائم فقد تحجب الجهات المانحة التمويل في أي لحظة، لذا إنّه مصدر يُصعب الاعتماد عليه بشكل مستقل. حيث أنّ المموّل قد يولي إهتمام لدولة ما ومن ثمّ يتحوّل نحو دولة أخرى تبعًا لأهدافه ومصالحه. وكذلك قد تحجب الجهة المانحة المساعدات إذا أرادت معاقبتها والضغط عليها لتعديل سلوكها. فكما سيتضح من خلال الفقرات اللاحقة أنّ الجهات المانحة قد يكون لديها شروط للتمويل، فإن لم تتوفّر الشروط تعمد إلى حجب المساعدات عن منظّمة ما. فهذا يعني أنّ هذا التمويل ليس دائم وإنّما مرفق بالتحوّلات التي تطرأ.

الفرع الثاني: تباين الآراء والمواقف من التمويل الأجنبي في الدول العربيّة

هناك بعض المؤيدين لدور منظّمات المجتمع المدني في الدول العربيّة ويعتبرون أنّ **انعكاسها إيجابي**، إذ تلعب دور أساسي في التغيير والاصلاح على مختلف المجالات. إذ هناك من يعتبر أنّ منظّمات المجتمع المدني بعد الحراكات العربيّة اكتسبت قوّة ويُمكن التعويل عليها لقيادة التحوّل الديمقراطي، وهذا ما أشار إليه كل من **خالد السحاتي ونوال الفيتوري** من خلال اعتبارهما أن الأحداث العربيّة في العام 2011 أدّت إلى تعاظم دور منظّمات المجتمع المدني وخلقت تحوّلات جوهريّة في البيئة والأنظمة العربيّة سياسيًّا واقتصاديًّا واجتماعيًّا. وبذلك "أصبح هناك ضرورة ملحة لأن يلعب المجتمع المدني دوره المنوط به في تحقيق 'التحول الديمقراطي'، من خلال بناء أسس الديمقراطية وتعزيز قيمها والاستفادة من التجارب الناجحة والمفيدة إقليميًّا ودوليًّا وكذلك أن يساهم في التنمية الشاملة

[23] يوسف خذير، أطروحة بعنوان: "أثر التمويل الأجنبي للهيئات غير الحكوميّة على مبدأ السيادة"، كلية الحقوق والعلوم السياسيّة– قسم الحقوق، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2021–2020، ص: 110.

وحفظ الأمن والاستقرار لدوله، من منطلق المساهمة الفعالة والنشطة في الحياة العامة والتركيز على خلق ثقافة المشاركة والعمل التطوعي وتمثيل مصالح المواطنين وتلبية احتياجاتهم، ومعرفة مطالبهم، من أجل العمل بشكل فعال على الضغط على الحكومة لتحقيقها ومتابعة الخطوات المتخذة حيال ذلك".[24]

بالإضافة إلى ذلك هناك من يشير إلى اعتبار أنّ المساعدات التي تقدّم للشرق الأوسط بما فيها الدول العربيّة تهدف إلى أمور إيجابيّة تتعلّق بتعزيز الحكم الديمقراطي. وهذا ما تطرّق إليه من خلال كتاب "**Reimagining US Strategy in the Middle EAST**" لمجموعة من الكتّاب الذين أكّدوا أن: "تقوم وزارة الخارجية الأمريكية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بإدارة وتوفير التمويل لبرامج تعزيز الحكم العادل والديمقراطي. تنفذ الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية الجزء الأكبر من برامج المساعدة الأمريكية. بالإضافة إلى ذلك، تهدف المبادرات التي تمولها وزارة الخارجية إلى تعزيز سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان، وتعزيز الحكم الرشيد، وتعزيز السياسات الشاملة وبنائها، وبناء قدرات المجتمع المدني. ويقود برامج وزارة الخارجية مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل، وتركز على الديمقراطية والحكم، والحرية الدينية الدولية، والمجتمع المدني المستقل ووسائل الإعلام، وحرية الإنترنت، وحقوق الإنسان".[25]

على المقلب الآخر هناك بعض المعارضين لدور منظّمات المجتمع المدني في الدول العربيّة ويعتبرون أنّ لها **انعكاس سلبي**. فيقول في هذا السياق **عبد الحسين شعبان**: "إنّ الأصوات العربية التي ندّدت بأطروحة المجتمع المدني الجديدة، لم تنطلق جميعها من رؤية واحدة، فالبعض عدها تقليعة مستوردة أو مشبوهة، خصوصاً من جانب الحكومات أو الجماعات التقليدية والمحافظة، ونظر اليها البعض الآخر من زاوية اقترابها من أو ابتعادها عن الصراع مع القوى المهيمنة على المستوى الدولي، خصوصاً استغلال بعض التوجهات الانحيازية، أو هكذا يتم تفسيرها أحياناً لبعض الناشطين في المجتمع الى الغرب أو تبني بعض أطروحاته، استرضاء له كما يعتقد أصحاب هذا الاتجاه، أو للحصول على التمويل أو مكاسب سياسية".[26]

بالإضافة إلى ذلك، هناك بعض الآراء المعارضة التي اعتبرت أنّ المنظّمات تُستخدم في بعض الأحيان كأداة للتدخل في الشؤون الداخليّة للدول العربيّة. وهذا ما يتوافق مع تطرّق إليه **أرنو دو رولان** الذي تحدّث بالمجمل إلى هذه المسألة، فقد تطرّق إلى الدّور الإيجابي للمنظّمات غير الحكوميّة إذ يعتبرها تلعب دورًا جديدًا في تنظيم المجتمع الدّوليّ وتعزيز التّعاون الدّوليّ. ولكنّه في نفس الوقت قد أشار إلى أنّه لا بدَّ من الحذر "تجاه جمعيات دوليّة وفروعها الوطنيّة، باعتبارها أجساماً غريبة، مشبوهة ومزعجة حتى عندما تقدم نفسها بصفة القائم بالأعمال الخيرية... لذا ثمة عوائق تقام أمام عمل هذه المنظّمات وأمام تيّارات وأفكار تعتبر تدخلاً غير محتمل في شؤون الدّولة. هذه هي حالة المنظّمات غير الحكوميّة المدافعة لحقوق الإنسان."[27] لذا، إنّ أرنو قد اعتبر إمكانيّة الجمعيّات الّتي تنادي بحقوق الإنسان في استغلال الأعمال الخيريّة بغية التّدخّل في السّياسة الدّاخليّة للدّولة.

---

[24] خالد خميس السحاتي، ونوال بالعيد الفيتوري، **المجتمع المدني والديمقراطيّة في العالم العربي: دراسة نظريّة**، مجموعة مؤلفين: المصطفى بوجعبوط، الحركات الاحتجاجيّة في الوطن العربي: دراسة في متغيرات الاستقرار واللااستقرار للأنظمة السياسيّة، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجيّة والسياسيّة والاقتصاديّة، ألمانيا، 2019، ص: 352 –351.

[25] Dalia Dassa Kaye, Linda Ribsin and Jeffrey Martini, **Reimagining US Strategy in the Middle EAST**, RAND Corporation, 2021, p: 105.

[26] عبد الحسين شعبان، "المجتمع المدني العربي هل هو قوّة ثالثة؟!!"، **دراسات دوليّة**، العدد 46، 2010، ص: 9.

[27] أرنو دو رولان، **المنظّمات غير الحكوميّة في المجتمع الدولي**، دار النجوى، لبنان، 2008، ص: 127– 128.

ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

فهذا الطرح يتوافق معه **منير شقيف** الذي يقول في هذا الصّدد: "أخذت عدوى تشكيل المنظّمات غير الحكوميّة تنتقل إلى بلدان العالم الثالث، الذي يُفترض به أن يكون تابعًا ومن ثمّ يُفترض بها أن تكون تابعة، ما دامت غير منبثقة مباشرة من قلب المجتمع وغير مدعومة ماليًّا ومعنويًّا ومحميّة من قِبله."[28] فيعتبر شقيف أنّ العولمة هي الّتي أتت بالمنظّمات غير الحكوميّة بتشجيع من سياسات البنك الدّوليّ وصندوق النّقد الدّوليّ والحكومات الغربيّة لتتّخذ من هذه المنظّمات أداة استراتيجيّة دوليّة في المنطقة العربيّة.

وكذلك قد طُرِحت مواقف معارضة للتمويل الأجنبي الدي تتلقاه المنظّمات. فتقول في هذا الصدد **هدى الشاهد:** "على عكس مصادر التمويل الأخرى، غالبًا ما تثير مسألة التمويل الأجنبي للمنظمات غير الحكومية جدلاً على الساحة العربية– تختلف حدته من وقت لآخر – حول مجموعة من الأمور تتعلق بأثر ذلك التمويل على روابط المنظّمات المتلقية بالمجتمع، وتأثيرها على برامجها، ومدى قدرتها على بناء شراكات فعلية مع الهيئات المانحة دون المساومة على استقلالها الذاتي، وكيفية تحديد أولويات التمويل، وما إذا كان ذلك ليتم في إطار عملية ثابتة أم يكون قابلًا للتفاوض، وهل بعد تزايد الاعتماد الأجنبي عاملاً إيجابيًا أم سلبيًّا، وإذا كان قد أفضى إلى إنتشار العديد من المنظّمات الدفاعيّة والحقوقية فهل يحتم ذلك تأييد تلك التعددية المتزايدة، أم نبذها باعتبارها تمثل تفتيت للجهود الرامية إلى إحداث التغيير".[29]

الخاتمة:

انطلاقًا من كل ما تقدّم، تُعد منظّمات المجتمع المدني عنصرًا أساسيًا في تعزيز التنمية المستدامة والمشاركة المجتمعية في الدول العربيّة حيث تعجز الأنظمة عن تلبية احتياجات المواطنين وضعف الخدمات العامة وغياب السياسات الشاملة التي تلبي احتياجاتهم. وقد أثبتت التجربة أنّها حاجة فعليّة بالأخص في ظل التحديات التي تشهدها الدول العربيّة. إلّا أنّ الدور الفعلي لمنظّمات المجتمع المدني لا يمكن أن يتحقّق إلا إذا انطلقت من حاجات المجتمع الفعليّة وتلبيتها بتكامل وتوازن مع باقي الفاعلين، أي الدولة عبر القطاع العام والقطاع الخاص. إذ يتطلب ذلك انسجامًا وتنسيقًا فعليًا بين هذه القطاعات، وليس الخضوع لإملاءات الممولين وأهدافهم السياسيّة.

ومن خلال الدراسة، توصّلنا إلى مجموعة من النتائج، وهي تتمثّل فيما يلي:

- إنّ منظّمات المجتمع المدني ضرورة لا يمكن الاستغناء عنها في الدول العربيّة، نظرًا لحجم الفجوة بين المواطن والدولة.
- العديد من هذه المنظّمات تنفّذ برامج ومشاريع لا تعبّر بدقة عن حاجات المجتمع بل عن أجندات المموّلين ممّا يقلّل من فعاليتها وتأثيرها.
- التمويل الأجنبي يُعدّ أمرًا مشروعًا في ظل ندرة الموارد المحلية، لكنّه يصبح خطرًا حين يُستخدم كأداة نفوذ سياسي من قبل الدول المانحة.
- الأوضاع الداخلية غير المستقرة، إلى جانب الضغوط الإقليمية والدولية، ساهمت في توسّع الأدوار السياسية للمنظّمات، مما أثّر أحيانًا على حيادها واستقلاليتها.

[28] منير شقيف، **تنمية إنسانية أم عولمة دراسة تحليلية نقدية لتقريري التنمية الإنسانية العربية لعامي 2002 و 2003، دار الطليعة، الطبعة الأولى**، لبنان، 2004، ص: 134.

[29] هدى الشهاد، مقال بعنوان: "المنظّمات غير الحكوميّة وإشكاليّة التمويل: ثلاث خيارات أمام التمويل الأجنبي"، **مجلة آراء حول الخليج**، العدد 143، 06– 11–2019، متاح على الرابط التالي: https://araa.sa/index.php?view=article&id=4818:2019-11-06-10-11-03&Itemid=2135&option=com_content

- ضعف الرقابة الداخلية والمساءلة في بعض المنظّمات ساهم في تراجع الثقة الشعبية بها وأثار الشكوك حول البعض منها.

وبناءً على هذه النتائج، نُقدّم التوصيات التالية:

- هناك ضرورة لتنويع مصادر التمويل للمنظّمات، وذلك عبر بناء شراكات محلية وإطلاق مبادرات إنتاجية. وكذلك تفعيل برامج تمويل ذاتي بغية تقليل الاعتماد على التمويل الخارجي وتجنّب التبعية.
- لا بدَّ من الحرص على أن تكون البرامج والمشاريع نابعة من الاحتياجات الفعليّة للمجتمع وليس استجابة لارادات المموّل وأهدافه.
- لا بدَّ من تعزيز استقلالية المنظّمات والابتعاد عن أي شكل من أشكال التحيّز كالسياسي أو الطائفي، وذلك للحفاظ على حيادها وكسب ثقة مختلف الفئات.
- على المنظّمات أن تعمل على بناء آليات للمساءلة الداخلية وأن تكون أعمالها علنيّة.
- لا بدَّ من تعزيز الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص ومنظّمات المجتمع المدني ضمن أطر قانونية ومؤسساتية واضحة، تضمن تكامل الأدوار بعيدًا عن محاولة أي طرف للإحلال مكان الآخر وتهميشه.
- على المعنيين أن يعملوا على إيجاد تشريعات تنظّم عمل هذه المنظمات، وتحميها من التسييس أو التضييق، وفي الوقت نفسه تضمن خضوعها للمساءلة والشفافية لكي لا تكون مرتهنة.

لذا إنّ واقع هذه المنظّمات يُمكن تحسينه للاستفادة من وجودها، وبالتالي يُمكن تجنّب كل التحديات وأهمّها تغليب المصلحة العامة على أي نوع من المصالح. فهل هذا الأمر قابل للتحقّق في الدول العربيّة؟

المراجع:

المراجع باللغة العربيّة

إدواردز، مايكل .(2015) .المجتمع المدني: النظرية والممارسة (ترجمة عبد الرحمن عبد القادر شاهين، الطبعة الأولى). المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية.

أميدي، سربست مصطفى رشيد .(2011) .المعارضة السياسية والضمانات الدستورية لعملها (الطبعة الأولى). مؤسسة موكرياني للبحوث والنشر.

جلال، شوقي .(2023) .المجتمع المدني وثقافة الإصلاح: رؤية نقدية للفكر العربي .مؤسسة هنداوي.

دو رولان، أرنو .(2008) .المنظمات غير الحكومية في المجتمع الدولي .دار النجوى.

رشيد، عبد الوهاب حميد .(2003) .التحول الديمقراطي والمجتمع المدني (الطبعة الأولى). دار المدى.

السحاتي، خالد خميس، و الفيتوري، نوال بالعيد. (2019). المجتمع المدني والديمقراطية في العالم العربي: دراسة نظرية. ضمن: بوجعبوط، المصطفى (تحرير)، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي: دراسة في متغيرات الاستقرار واللااستقرار للأنظمة السياسية (ص ص. ...). المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية.

سيت، كاستوري، و موريس، تيم .(2010) .المجتمع المدني والحرب على الإرهاب .مركز دراسات الوحدة العربية.

شقيف، منير .(2004) .تنمية إنسانية أم عولمة: دراسة تحليلية نقدية لتقريري التنمية الإنسانية العربية لعامي 2002 و2003 (الطبعة الأولى). دار الطليعة.

الصبيحي، أحمد شكر .(2001) .مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي .مركز دراسات الوحدة العربية.

عبد الجبار، فالح .(2006) .المجتمع المدني في عراق ما بعد الحرب (ترجمة هبة قبلان). معهد الدراسات الاستراتيجية.

عبد الحكيم، أحمد، و مرسي، هشام، و عادل، وائل .(2007) .حرب اللاعنف: الخيار الثالث .الدار العربية للعلوم ناشرون.

عروسي، سهيل .(2008) .المجتمع المدني والدولة .دار الفكر.

الغيلاني، محمد .(2004) .المجتمع المدني: حججه، مفارقاته ومصائره (الطبعة الأولى). دار الهادي.

قنديل، أماني، و آخرون (تحرير: بهجت قرني) .(2011) .الشرق الأوسط المتغير: نظرة جديدة إلى الديناميكيات العربية (ترجمة محمد بدوي). مركز دراسات الوحدة العربية.

مشورب، إبراهيم .(1998) .المؤسسات السياسية والاجتماعية في الدولة المعاصرة (الطبعة الأولى). دار المنهل اللبناني.

المصمودي، مصطفى .(2015) .المجتمع المدني العربي في زمن الثورة الرقمية .دار البستان للنشر وهيبسكوس للنشر.

مفتي، محمد .(2013) .مفهوم المجتمع المدني والدولة المدنية: دراسة تحليلية نقدية .مركز الأبحاث والدراسات – مجلة البيان.

الجادر، سرمد زكي. (2012). التوظيف الأمريكي لمنظمات المجتمع المدني .مجلة حمورابي، 1(3)، حزيران.

شعبان، عبد الحسين. (2010). المجتمع المدني العربي: هل هو قوة ثالثة؟ .دراسات دولية، 46.

الشهاد، هدى. (2019، نوفمبر 6). المنظمات غير الحكومية وإشكالية التمويل: ثلاث خيارات أمام التمويل الأجنبي .مجلة آراء حول الخليج، 143. https://araa.sa/index.php?view=article&id=4818:2019-11-06-10-11-03&Itemid=2135&option=com_content .

غربي، عزوز، و عجرود، سارة. (2017). المجتمع المدني والنظام السياسي في الأنظمة المغلقة: دراسة حالة الجزائر .مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد 11. https://dspace.univ-batna.dz/server/api/core/bitstreams/b2d14102-d34c-43a3-85a5-c77f97a1cfca/content

قويدر، معيزي. (2013). تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في ظل اقتصاد السوق .مجلة الاقتصاد الجديد، 8 . https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/296/4/1/55992

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي .(2016) .تقرير التنمية الإنسانية العربية: الشباب وآفاق التنمية الإنسانية في واقع متغير .المكتب الإقليمي للدول العربية.

خذير، يوسف .(2021) .أثر التمويل الأجنبي للهيئات غير الحكومية على مبدأ السيادة)أطروحة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة.

رابعاً: المراجع الأجنبية

Edward, M. (2004). Civil society (1st ed.). Blackwell Publishing.

Kaye, D. D., Ribsin, L., & Martini, J. (2021). Reimagining US strategy in the Middle East. RAND Corporation.

UNDP. (2013). UNDP Results: Civil society and civic engagement in the Arab States Region. https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/publications/es/Results-CSO-ArabStates_E-7Feb2013.pdf

United Nations Economic and Social Commission for Western Asia. (n.d.). Civil society organizations definition. https://www.unescwa.org/sd-glossary/civil-society-organizations

ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

الإصدار الثامن – العدد الرابع والثمانون
تاريخ الإصدار: 2 – تشرين الأول – 2025م

www.ajsp.net

"The Growing Role of Civil Society Organizations in Arab Countries: Between Internal Transformations and External Support"

Researcher:

Ilham Mohammed Nasser

Abstract:

This study examines the status of civil society organizations in the Arab world in terms of their emergence, objectives and the nature of their relationship with political regimes, with a focus on the notable expansion in their numbers in recent decades. It analyzes the internal and external factors that have contributed to the growth of their role, particularly foreign funding, which has sparked widespread debate over its impact on the independence and credibility of these organizations. Also, the study discusses the contrasting views on such funding; some see it as essential to compensate for weak local resources, while others consider it as a tool to impose foreign agendas. In summary, The study concludes that these organizations are necessary to address crises and issues that the state alone cannot resolve, although they face challenges related to neutrality, decision-making independence, and public trust.

Keywords: Civil society, Arab countries, Political regimes, Foreign funding.